النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٥٨ | كانون الأول ٢٠١٥ | www.institutdesfinances.gov.lb

شراكة بين القطاعَين...واللبنانَين!

يخسر لبنان جزءاً كبيراً جداً من طاقته الإبداعية والإقتصادية نظراً إلى أن شبابه المبدعين يهاجرون بحثاً عن فرص وآفاق مهنية على قدر طموحاتهم وقدراتهم وكفاياتهم.

وإذا كان يصحّ أن نطلق على هذا النزف توصيف "الإغتراب الإقتصادي"، فإن لبنان يفوّت على نفسه، في الموازاة، الإستفادة من "الإقتصاد الإغترابي".

إن اللبنانيين المنتشرين في زوايا الأرض الأربع، لمعوا في المجتمعات التي تستضيفهم، وأصبحوا جزءاً مندمجاً فيها، وصنّاع نهضة عدد منها، فلماذا لا يكون لهم دور أكبر في تطوير اقتصاد بلدهم الأم؟

صحيح أن تحويلاتهم المالية إلى لبنان كانت أحد عناصر انتعاش القطاعين المصرفي والعقاري، وتنشيط الإستهلاك المحلي، وصمود الإقتصاد اللبناني، والوسيلة الاهم في سد العجز في الميزان التجاري وارتفاع احتياط لبنان من العملات الاجنبية، لكنّ المطلوب فعلياً هو الإستفادة من هذه التحويلات وتوجيهها نحو مشاريع مُنتجة تساهم في تحسين وضع البلد.

ويتطلب ذلك انجاز عدد من القوانين والتشريعات، من أهمها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يتيح توظيف عائدات المغتربين في تنفيذ مشاريع استثمارية مهمة في البنى التحتية والقطاعات الحيوية. وهذه المشاريع تحرّك قطاعات كثيرة، وتوفر فرص عمل بالآلاف في أكثر من مجال، وتؤدي تالياً إلى تحقيق النمو الإقتصادي.

ثمة خطوات وإجراءات عدة يمكن اعتمادها لجعل الإمكانات الكبيرة التي يوفّرها "الإقتصاد الإغترابي"، تصبّ في مصلحة لبنان، ومنها قانون الشراكة بين القطاعين. ويمكن الذهاب إلى القول إن هذا القانون هو ايضاً قانون الشراكة بين لبنانَين: المقيم والمغترب.

علي حسن خليل
وزير المالية

في وزارة المال موظفون مكفوفون عيونُهم غير بصيرة لكنّ طموحاتهم... كبيرة!

بإخلاص واندفاع وتفانٍ، تقوم نويل تيّان بعملها في مكتب مدير الواردات في وزارة المال. تنسّق مواعيد المدير، تحوّل له الإتصالات الهاتفية، وتتولى كل الأعمال التي تتطلبها ادارة المكتب، لكنّ طموحها لا يتوقف عند هذه الوظيفة التي أوكلت إليها منذ دخولها الوزارة عام ١٩٩٦. فحاملة الإجازة في الأدب الإنكليزي من الجامعة اللبنانية تملك مؤهلات تجعلها تتطلع إلى وظيفة أعلى، وتضع منصب "رئيسة دائرة" نُصْبَ... عينيها.

ومع أن عيني تيّان لا تَرَيانِ ما أمامهما، فلا شيء يقف أمام إرادتها. بالنسبة إلى نويل، التي بلغت الثالثة والأربعين من عمرها، العين غير بصيرة لكنّ الطموحات كبيرة.

وفي انتظار الفرصة والمزيد من المكننة في الوزارة لكي يصبح في إمكانها تولّي أعمال أخرى، تقول لـ"حديث المالية": "وظيفتي في الوزارة وفّرت لي نوعا من الاستقرار، فلديّ عمل ومدخول ثابت، وهذا ما مكنّني من أن أكون مستقلّة، وأتّكل على نفسي. من الصعب جداً أن يبقى أي شخص في المطلق بلا عمل، ولكنّ الأمر أشد وقعاً بالنسبة إلى المكفوف".

فتحت وزارة المال ابوابها للمكفوفين، ووفرت فرصاً لهم، وبادرت قبل أشهر إلى الإستعانة بالمزيد منهم، انضموا إلى تيّان وآخرين يعملون فيها منذ أعوام.

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

مصنع "الريجي" الجديد في الغازيّة يُسرّع فرز التبوغ ويُقلّص فترة تجهيزها للتصدير ٤
مؤتمر جمعية المصارف: تحسين التربية المالية... لتحصين الإقتصاد! ٦
د. بلقاسم العباس: البحوث الإحصائية الميدانية أداة في بناء قرارات علمية تتيح تحقيق التنمية والنمو ٨

تصدر عن:
المعهد العالي للمالية معهد باسل فليحان
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

نويل تيّان وراء مكتبها

إيلي عبد النور خلال عمله

ملتحقون جدد

ايلي عبدالنور (٣٤ عاماً) هو أحد الملتحقين الجدد بالوزارة، منذ ٦ اذار ٢٠١٥. ويقول إيلي الذي يحمل إجازة في اللغة العربية وعلم النفس من الجامعة اللبنانية وتابع دورات في الكمبيوتر واللغة الانكليزية: "إنها أول تجربة مهنية لي رغم أني أبحث عن فرصة عمل منذ العام ٢٠٠١". ويعتبر عبد النور أن "دخول غير المبصر الى سوق العمل يجعل منه انساناً قويّ الشخصية، لانه يصبح منتجاً ويبني استقلاليةً ماديّة تعطيه حوافز ليستمر".

يعمل عبد النور حالياً موظّف بدّالة في مبنى الـ TVA في منطقة "العدلية". بسرعة، حفظ المقسّمات ولم يتكّل على البرنامج الناطق على الكمبيوتر، حرصاً منه على أن يلبي المراجعين "بشكل اسرع وتفادياً لجعلهم ينتظرون". ويضيف: "زملاؤنا الموظفون يحيطوننا، زملائي وأنا، بالكثير من اللطف والاحترام والتقدير، ويساعدوننا عند الحاجة، وهم أيضاً يستشيروننني في ما يتعلق بالنصوص العربية، وأشكر الإدارة لأنها أجرت التعديلات التقنية اللازمة تسهيلاً لعملي وزملائي المكفوفين، من دون حتى أن نطلب ذلك، فباتت البدّالة تُصدِر صوتاً عند ورود اتصال، بدلاً من مجرّد ضوء".

عندما انضمت نويل تيّان إلى الوزارة قبل نحو ٢٠ عاماً، كُلِّفَت بداية أن تعمل موظفة بدّالة، لكنّ هذه التسهيلات التقنية لم تكن متوافرة، فطلبت منها مديرتها يومها الدكتورة سهام البوّاب أن تعمل في مكتبها. ثم رافقت نويل أيضاً مديرَي الواردات وليد الخطيب ولؤي الحاج شحادة الذي يتولى المنصب راهناً.

المكننة تتيح وظائف أخرى؟

ومع اتساع المكننة واستخدام التكنولوجيا الرقمية في الوزارة، سيتاح لنويل وزملائها المكفوفين، وهم من حملة الشهادات الجامعية، أن يتولوا وظائف أخرى في الوزارة، بدلاً من أن ينحصر عملهم في المقسّمات الهاتفية. تقول: "هذا ما نطمح إليه. حاليا نعمل على المقسّمات لان الوزارة لا تزال تحتاج إلى المزيد من التقنيات التي تسهّل عملنا. ثمة معاملات في بعض الأقسام لا تزال بخط اليد، والبرامج الناطقة لا تقرأ خط اليد، وهذا ما يحول دون تولّينا وظائف أخرى ومهام أكبر في الوزارة".

الوزارة القدوة

كان لتيّان، وهي رئيسة رابطة الجامعيين اللبنانيين المكفوفين، دور اساسي في العمل على إدخال مكفوفين إلى الوزارة، وهي، كما عبد النور، تشكر الوزير علي حسن خليل والمدير العام آلان بيفاني ومدير الموارد لؤي الحاج شحادة، على هذه المبادرة. وتضيف: "آمل أن يتم في مرحلة لاحقة الإستعانة بالمزيد من زملائنا المكفوفين للعمل في ماليات المناطق، ومنها شمال لبنان وزحلة، اذا كانت الوزارة قادرة على أن تستوعب".

وتشدد على أن "وزارة المال باتت قدوة في هذا المجال للوزارات والإدارات العامة الأخرى". أما عبدالنور فيختم قائلاً: "المكفوفون مؤهلون للعمل كغيرهم. نحن نحمل شهادات جامعية، واشتغلنا كثيراً على انفسنا وطوّرنا قدراتنا لنكون قادرين على العمل. ما ينقصنا هو الفرص، ونشكر وزارة المال لأنها أفسحت لنا الفرصة".

اتفاقية تعاون بين الجيش اللبناني ومعهد باسل فليحان

تم في مكتب وزير المال علي حسن خليل وبحضوره، توقيع اتفاقية تعاون بين قيادة الجيش اللبناني ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال.

الوزير خليل متوسطاً العميد جانبيه والسيدة بساط

وتولى توقيع الإتفاقية عن قيادة الجيش اللبناني نائب رئيس الأركان للعمليات العميد الركن محمد جانبيه، وعن المعهد رئيسته السيدة لمياء المبيض بساط.

وتهدف الاتفاقية "إلى وضع الأُطُر العامة التي يتم من خلالها تحديد أُسُس التعاون وتجسيد الرغبة المشتركة لدى الفريقين بتأسيس شراكة دائمة في المجالات العلمية ذات الاهتمام المشترك، والتي يمكن أن يملك فيها أحد الفريقين المعرفة والاختصاص والخبرة، وصولاً إلى تنمية القدرات والارتقاء بمستوى المعرفة لدى الفريقين مما يساهم في رفع مستوى الأداء في القطاع العام".

وبموجب الإتفاقية التي تبلغ مدتها أربع سنوات، يتعاون الطرفان من خلال تبادلهما المعرفة والخبرات وتقديم المشورة الفنية والتقنية المتخصّصة، وإجراء مشاريع الأبحاث العلمية، وتنظيم الندوات والمحاضرات، وإعداد البرامج وإجراء دورات التدريب، وسوى ذلك.

وتشمل مجالات التعاون العلوم الاقتصادية، والمالية العامة، والإدارة العامة وبناء الدولة، وإدارة الموارد البشرية في القطاع العام، وهندسة برامج التدريب، ومنهجيات تدريب المدرّب، والمساحة، والطبوغرافيا، ومكافحة الجرائم المالية، والمعلوماتية، واللغات، وتمارين إدارة الأزمات.

ووصف الوزير خليل الإتفاقية بأنها "تتويج لتجربة علاقة ناجحة بين معهد باسل فليحان وبين قيادة الجيش".

تعليق اعمال المساحة في مختلف المناطق وإعادة النظر في دفاتر شروط التحديد والتحرير

ورشة "العقارية" الإصلاحية مستمرة: تحديد مهَل لإنجاز المعاملات

تتواصل الورشة الإصلاحية في المديرية العامة للشؤون العقارية، بتوجيهات من وزير المال علي حسن خليل، وبقيادة المدير العام جورج معراوي.

من الدورات التدريبية للمديرية العامة الشؤون العقارية

تطوير قدرات العنصر البشري خطوة اساسية في العملية الإصلاحية

وفي هذا الإطار، سجّلت سلسلة خطوات جديدة، ابرزها تحديد مهل لانجاز المعاملات لكل من موظفي السجل العقاري ودوائر المساحة.

كذلك صدر قرار بتعليق اعمال المساحة في مختلف المناطق بحسب الاصول والقوانين المرعية وإعادة النظر في دفاتر الشروط الخاصة بعمليات التحديد والتحرير باعتماد مساحة البلدة كمعيار، وليس بمبلغ مقطوع، بغض النظر عن فترة العمل والمساحة، ما يفسح المجال أمام فساد في المسح أو سواه.

واستمرت ملاحقة عشرات المخالفات المتعلقة بملايين الامتار التي تَملّكها اشخاص وشركات ملتبسة، ممارسين عملية سطو علني على مشاعات الدولة واملاكها.

وتم الادعاء بواسطة المحافظين ووزارة الداخلية على أشخاص على علاقة بمخالفات ارتكبت ضد مشاعات الدولة، لاتخاذ إجراءات تزيل التعديات.

بناء القدرات

وفي ما يتعلق بعملية بناء القدرات، أقيمت دورات تدريبية لأمناء السجِلّ المعاونين ورؤساء المكاتب والمساحين، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي.

إضافة إلى ذلك، ثمة إجراءات أخرى في طور التنفيذ والتحضير، ومنها الإطلاع على الصحيفة العقارية عن بعد، والمواءمة مع أنظمة أخرى، وتقديم خدمات عبر الهواتف الخليوية و التحويل الالكتروني والخدمات الالكترونية، وربط أرقام العقارات مع مواقعها للإستفادة من أسعار العقارات المجاورة ومحتوياتها (GIS)، واعداد دليل المواطن حول كيفية سير المعاملات والمستندات بالتعاون مع معهد باسل فليحان، وتصحيح تشابه الاسماء في جميع امانات السجل العقاري وتنضمّ كل هذه الإجراءات إلى تلك المتخذة حالياً، وابرزها استحداث أمانات جديدة للسجلّ العقاري، واستكمال ربط نظام السجل العقاري المكنن بنظام المساحة المكنن، ومكننة عمل دائرة املاك الدولة الخصوصية، والبدء بعملية تصحيح تشابه الاسماء في امانة السجل العقاري في بيروت.

وتم وضع تقرير بتصرف أمناء السجل العقاري يسمح لهم بمقارنة أسعار العقارات المجاورة مع العقار المنوي تسجيله دون الاتكال على الموظفين لتأمين المعلومات عشوائياً، مما يتيح لأمين السجل اتخاذ القرار المناسب، وهذا أمر سيساهم في رفع مستوى الواردات من الدوائر العقارية. (زيادات ملحقة بالتقييم للثمن الأولي ما يقارب ٧٦٥ مليار ليرة لبنانية).

ربط إلكتروني وخط ساخن

كذلك تم الربط الكترونياً بين أمناء سجل الشؤون العقارية والمعاونين والموظفين للاطلاع على بيانات القيمة التأجيرية التي تصدر عن وزارة المال والاطلاع على تخمين الانتقال ما يساعدهم على عمليتي التقييم والتخمين.

وفي إطار الإجراءات التنفيذية التي تساعد على تأمين الخدمة للمواطنين في أفضل صورة ممكنة وضبط عملها، جرى الزام رئيس المكتب العقاري إصدار إشعار استلام يبيّن رقم المعاملة وتاريخها ووقتها وأرقام العقارات والمستندات المرفقة كي يحصل المواطن على ضمانة لحقوقه على هذا المستوى.

وقد وُضِعَ بتصرف المواطنين خط ساخن على الرقم ٠١٤٩٢١١١ لتلقي شكاوى الموطنين ومعالجتها في ما يختص بالدوائر العقارية والمساحة، وهو موصول مباشرة بمكتب الوزير وبالمديرالعام للشؤون الدوائر العقارية.

تبلغ طاقته خمسة آلاف كيلوغرام في الساعة

مصنع "الريجي" الجديد في الغازيّة يُسرّع فرز التبوغ ويُقلّص فترة تجهيزها للتصدير

في ساعة واحدة، يستطيع المصنع الحديث الذي وضع وزير المال علي حسن خليل الحجر الأساس له في ١٨ تشرين الثاني الفائت في مبنى إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في الغازية، أن يفرز خمسة آلاف كيلوغرام من التبوغ.

خلال احتفال إطلاق إنشاء المصنع الجديد

هذا الرقم الذي تحدث عنه رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي خلال الإحتفال الذي أقيم في البلدة الجنوبية، يعني أن إنتاجية المصنع الجديد ستكون ضعف انتاجية المعمل السابق.

وبالتالي، خلال ستة أشهر هي مدة تنفيذ المصنع الجديد، وبكلفة ٣،٥ ملايين يورو، سيصبح في إمكان "الريجي" مجاراة "التقدم الحاصل على مستوى عملية فرز التبوغ"، على قول سقلاوي.

ومن ابرز مواصفات المصنع الجديد، الاعتماد على تقنية بيئية هي التجفيف الاصطناعي، وهو سيساهم في تسريع عملية فرز المحصول، وفي تخفيف نسبة الإهدار الناتجة عن التقليب اليدوي، وتقليص مدة تجهيز التبوغ للتصدير، وتقليص مساحة التخزين والمدة الزمنية لتخزين المحاصيل، إضافة الى تحسين الشروط البيئية للعاملين والمحيط.

وينضمّ إنشاء هذا المصنع إلى مجموعة إنجازات حققتها "الريجي" منذ تولّي الوزير خليل مسؤولية وزارة المال، عدّدها سقلاوي في كلمته.

وفي حين كشف خليل عن "توسيع قاعدة الإنتاج من خلال مصنع جديد يخطط له ليأتي استكمالاً للمصنع الذي افتُتح قبل أشهر"، أوضح سقلاوي أن الوزير "وافق على مشروع الريجي تركيب خط انتاج جديد".

واشار سقلاوي أن تدشين مصنع السجائر في الحدث أدى إلى ارتفاع الانتاج بنسبة ٣٠٠ في المئة خلال العام ٢٠١٥.

ومن الإنجازات التي أشار إليها سقلاوي: تدشين قاعة ومركز التدريب والاعداد في الادارة في الحدث وهو الاول من نوعه ومهامه ضمن المؤسسات ومن خلاله تم تدريب ٩٢٦ متدرب في ٤٠ دورة تدريبية منها تخصصية، واطلاق حملة مكافحة التهريب في آذار ٢٠١٥ بعد ان تم اجراء تعديلات على الانظمة، وتحسين اسعار التبغ والتنباك حيث زادت الاسعار بنسبة ٢ في المئة خلال العام ٢٠١٤ و٢ في المئة اضافية خلال العام ٢٠١٥، اي زيادة ٤ في المئة خلال عامين، وإطلاق برامج التنمية عبر البلديات وقد شملت حتى تاريخه ٣٣ بلدة في الشمال والجنوب والبقاع، وإطلاق خطة التطوير المستدام (المسؤولية المجتمعية والجودة).

خليل: "الريجي" نموذج يُحتذى في دولة مهترئة

درع للوزير خليل

وصف وزير المال علي حسن خليل إنشاء المصنع الجديد بأنه "تجربة إضافية ناجحة في عمل الريجي التي شهدت خلال السنتين المنصرمتين نجاحات متكررة في أكثر من موقع وأكثر من مجال". ورأى إن تجربة الريجي تجسّد كيفية "تحويل إدارة في دولة مهترئة إلى نموذج يحتذى على مستوى العمل، وفي الوقت نفسه تحويل إدارة يُطرح في شأن دورها الكثير من علامات الاستفهام على المستوى الصحي والبيئي ومن حيث الأثر على الناس، إلى مؤسسة تعيش في قلب هموم الناس وتلامس متطلباتهم". ولاحظ أن "الريجي التي هي في الأذهان تنتج تبغاً يقتل الناس، هي مؤسسة في قلب وجع الناس من أجل أن تحيي إرادتهم في الحياة والبقاء والصمود".

وأبدى سعادته بوضع "مدماك باتجاه تطوير عمل هذه المؤسّسة لتصبح ملائمة لكل المعايير البيئيّة المطلوبة في أصل معالجة التبغ وفي التعاطي مع المحيط وفي تأهيل الكميّات المنتجة لتكون كميّات منافسة على مستوى الشركات المستوردة أو على مستوى التصنيع الدائري الذي يتطوّر بشكل مطّرد نحو الأمام".

قيادة الابداع: مبادرة فريدة تميزت بها "الريجي" في القطاع العام

تدريب على تصميم وكتابة مشروع ابتكاري

" **ان ترى ما لا يراه الآخرون**" او أن ترى "**المألوف بطريقة غير مألوفة**" هي مبادرة قيادية كان قد أطلقها رئيس إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي منذ نحو ثلاثة اعوام لنشر روح المبادرة والمسؤولية لدى جميع العاملين من مختلف المديريات والمصالح ولتشجيع الفكر الابتكاري وخلق بيئة إبداعية تساعد على اكتشاف قدرات الأفراد وإمكاناتهم وتوظيفها للوصول للتميز والمحافظة عليه:

فلم يعد بالإمكان اليوم في ظل العولمة والتحديات التي تواجهها الادارات العامة ان يعتمد القادة فقط على المنهج التقليدي لإدارة شؤون المؤسسة التي تحوّل في كثير من الاحيان الأفراد العاملين فيها إلى مجرّد آلات وتسلبهم قدرتهم على الخلق والابداع. بل اصبحت قيادة الابداع ركيزة أساسية لتوليد افكار جديدة وأسلوب جديد غير مألوف للتعامل مع المشاكل والتحديات ولاستثمار الإمكانات المتاحة –على مستوى فردي أو جماعي أو مؤسسي– لتحقيق فائدة محددة ضمن إطار تنظيمي معين.

اصبحت هذه المبادرة تقليداً سنوياً ينتظره موظفو "الريجي" لاقتراح افكار ابداعية وابتكارية جديدة تساهم في تطوير المؤسسة، ومنهجية عمل تتبعها الادارة لتحفيز الموظفين وتشجيعهم على البحث والاستقصاء والربط بين الأشياء لتوليد افكار جديدة تتسم بالتجديد والاضافة وتعود بمنافع إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية على المؤسسة وأفرادها، إن في مجال تقديم سلعة أو خدمة جديدة أو أسلوب عمل جديد أو طرق مبتكرة في تصميم العمل.

وضمن اطار هذه المبادرة، تم حتى الان اختيار سبعة مشاريع من أصل ٣٩ مشروعاً ، نفذ منها مشروعان، الاول متعلق باستخدام GPS لضبط دوام الأجراء اصحاب المهمات الدائمة في مديرية الزراعة والمشترى، والثاني متعلق بتطوير برنامج المصلحة الطبية في مؤسسة الشمال ، ويتم الان درس ثلاثة مشاريع مع خبراء واستشاريين في موضوع تطوير مكنة التعبئة في المديرية الصناعية وتطوير برنامج الموارد البشرية في مديرية الموارد البشرية وانشاء محطة تكرير في المديرية الصيانة.

وفي عام ٢٠١٥ خطت "الريجي" خطوة مميزة أيضا وقامت بتطوير استراتيجياتها لدعم الابداع وأضافت الى برنامجها السنوي لطرح الافكار الابداعية خدمة تدريبية جديدة تساند من خلالها موظفيها على بلورة افكارهم ضمن سياق ممنهج وعلمي اذ نظمت بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي دورتين تدريبيتين حول "تصميم وكتابة مقترح مشروع ابتكاري" بهدف اطلاع المشاركين على منهجية وأساسيات كتابة مقترح مشروع بالإضافة الى تعزيز معرفتهم بتقنية الإطار المنطقي لتصميم مُمنهج للمشروع وبطرق احتساب كلفته، شارك فيه أكثر من ٢٥ موظفاً من الراغبين في تقديم اقتراحات ابتكارية لهذا العام.

لقد اثبتت تجربة الريجي ان ادارة الابداع في الإدارة العامة لها العديد من النتائج الايجابية، منها :المساعدة على حُسن استخدام الموارد والطاقات وتشجيع المشاركة المفتوحة بين الادارة وموظفيها مما يعزز الشعور بالفخر وبالانتماء لدى الموظفين ويدعم ثقافة التحسين المستمر... فهل تكون القيادة الابداعية الحل لانعاش الادارات الرسمية في لبنان ام انها ستواجه كنظيراتها تعقيدات تطبيقية تحول دون اعتمادها؟

خفض نسبة التهريب في سوق التبغ من ٤٠٪ إلى ٢٥٪

عائدات القطاع بلغت ٤٩٥ مليون دولار في ٢٠١٥

كشف رئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي أن حملة مكافحة التهريب التي تنفذها الإدارة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لـ"الريجي"، أثمرا خفض نسب المنتجات المهرّبة في السوق من ٤٠ في المئة إلى ٢٥ في المئة.

وقال سقلاوي خلال مؤتمر صحافي إن حملة مكافحة التهريب الشاملة التي أطلقتها "الريجي" عام ٢٠١٥ "شملت تفتيش ١٥٠٠ متجر، ونفذت عمليات دهم في معظم المناطق اللبنانية، كالبقاع الغربي والشرقي وعكار والهرمل وطرابلس وجبل محسن والضاحية الجنوبية وصيدا وصور، وفي عدد من المخيمات الفلسطينية كالبص وبرج البراجنة وصبرا والبداوي. كذلك تم دهم اكثر من ٣٠ شقة سكنية بعد اخذ اشارة النيابة العامة، وصودرت فيها كميات مهربة". وأشار إلى أن الكميات المضبوطة من المصنوعات التبغية المهرّبة تزيد عن ثلاثة آلاف صندوق. وقال إن الحملة "اثمرت ٨٠٠ محضر، فيما بلغت الغرامات ١٥ مليار ليرة".

وأفاد بأن الجوائز التي وزعت على المواطنين المتعاونين بلغت ملياراً و٤٥٠ مليون ليرة. وأضاف: "تمن مصادرة او احتجاز ٤٠ وسيلة نقل ضماناً لاستيفاء الغرامات، والغاء ١٦ رخصة لرؤساء البيع نتيجة ضبط مصنوعات تبغية مهربة لديهم". وأشار إلى "ضبط معامل لتزوير السيجار والمعسل، ومصادرة مطبوعات من إحدى المطابع لتزوير ماركات السيجار، فيما احالت الإدارة على النيابة العامة المالية إخباراً عن عمليات تهريب لماركات غير معتمدة في لبنان مع تحديد اسماء المتورطين وعناوينهم".

من جهة ثانية، أعلن سقلاوي خلال العشاء السنوي للإدارة أن حجم أعمال "الريجي" في العام ٢٠١٥ بلغ ٦٥٠ مليون دولار، في حين بلغت عائدات القطاع ٤٩٥ مليون دولار، وقال إن خط إنتاج صناعياً جديداً سيفتتح السنة المقبلة.

من مضبوطات الحملة: سيجار مهرّب ومزوّر

مؤتمر جمعية المصارف أوصى بتشكيل مجلس وطني أعلى لها ودعا إلى إدراجها ضمن المناهج المدرسية الرسمية

مؤتمر جمعية المصارف:
تحسين التربية المالية... لتحصين الإقتصاد!

أن يحظى موضوع التربية المالية والإقتصادية باهتمام ثلاث جهات مهمة من القطاعين الخاص والعام، هي جمعية المصارف ووزارة التربية ومعهد "باسل فليحان المالي والإقتصادي" التابع لوزارة المال، تعاونت في تشرين الثاني الفائت لتنظيم مؤتمر في هذا الشأن بدعم من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، تحت عنوان "المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية"، فهذا يدلّ بوضوح على أن هذا الموضوع بات يحظى باهتمام متزايد، في لبنان كما في العالم كله، وأصبح مدرجاً ضمن أولويات الحكومات وسياساتها.

جانب من الحضور خلال المؤتمر

وإذا كان عنوان المؤتمر يعبّر عن البُعد "الوطني" للموضوع، فلأن تحصين المواطن بالمعرفة الإقتصادية والمالية أضحى إحدى ضرورات "الأمن الإقتصادي" للبنان، كما لأي دولة من دول العالم، مع تحدّيات العولمة والتحديث والتطوّر المتزايد للمنتجات المالية والمصرفية المتوافرة وكيفية الحصول عليها واستخدامها.

وقد أظهرت تبعات الأزمة المالية العالمية أنّ تدنّي الإلمام بالمسائل المالية والاقتصادية كان أحد الأسباب التي أدّت الى اندلاع هذه الأزمة وإلى تفاقمها، لما لذلك من أثر

"مصطلحات التدريب" و"علاقة الإدارة بالمواطن" ضمن أنشطة الشبكة الوطنية للتدريب لسنة ٢٠١٦

بدأ أعضاء الشبكة الوطنية للتدريب بعرض ومناقشة أبرز الأنشطة التي يمكن أن تتضمنها خطة عام ٢٠١٦. فقد اجتمع ٣٠ عضواً من معاهد التدريب في القطاع العام ومن إدارات الدولة ومؤسساتها بدعوة من وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دي فريج يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الاول ٢٠١٥ للتعرّف على تجربة المديرية العامة للإدارة العامة والخدمة المدنية في فرنسا DGAFP في مجال إعداد خطط التدريب الوطنية ولاستعراض المنهجية والاقتراحات التي يمكن أن تنطبق على لبنان.

وتوصّل المشاركون إلى اقتراح سلسلة مبادرات تدريبية مشتركة Joint Learning Initiative للسنة ٢٠١٦ تمحورت بشكل أساسي على مواضيع التخطيط الاستراتيجي والتعلّم مِن بُعد وأخلاقيات المهنة العامة وإدارة الأزمات والتنظيم الاداري ومصطلحات التدريب وتحديد الحاجات وتحليلها، ومعايير عمل المدرب والابتكار في القطاع العام فضلاً عن تعزيز علاقة الإدارة بالمواطن، وغيرها.

يُذكر أن الشبكة هي بمثابة منتدى يجتمع في إطاره ممثلون لمراكز ومعاهد وأجهزة التدريب في القطاع العام اللبناني إضافةً إلى ممثلين عن الوحدات الإدارية للتدريب والتعليم والموارد البشرية وشؤون الموظفين وآخرين عن الجهات الرسمية المعنيّة بخدمات التدريب في القطاع العام.

وتسعى الشبكة منذ عام ٢٠١٣ إلى إقامة مساحة مشتركة للنقاش وتبادل الآراء والخبرات في مواضيع تطوير إدارات الدولة وبناء قدرات العاملين فيها وتحسين أدائهم ورفع مستوى تدريبهم وتأمين ديمومته.

شرح بالأرقام والبيانات الإحصائية

على القرارات المالية والاقتصادية التي يتّخذها الأفراد.

وفي أعقاب الأزمة، أقرّت الحكومات بضرورة تعزيز التربية المالية والاقتصادية لشعوبها واعتبارها مهارة حياتية تُكتسب وتُطوّر، وعنصراً أساسياً للاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويشكل تحسين مستوى التربية المالية والاقتصادية وتعزيز قدرات الأفراد في هذا المجال أولوية قصوى في الاقتصادات النامية والناشئة لتعزيز مناعة هذه الدول أمام الأزمات المالية والحدّ من المخاطر المترتّبة عنها.

وبالتالي، يعتبر تحصين البيئة اللبنانية أمام أية أزمة قد تطرأ من أولويات الحكومة لاسيما لجهة تحقيق الاستقرار المالي الذي يتم عبر عوامل متعددة أهمها: تعزيز الاندماج المالي، وتطوير القدرات المالية، والتربية المالية، وحماية المستهلك من الناحية المالية، والتقاعد والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الحوكمة والمساءلة من أجل مواطنية أفضل.

وقد أشارت تحليلات المسح الوطني الأول حول الإلمام بالمسائل الاقتصادية والمالية في لبنان، والذي أجرته وزارة المال – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي عام ٢٠١٢، واجتماعات الخبراء التي تلته، إلى ضرورة المبادرة لزيادة الوعي والمعرفة الماليين في لبنان وتحديد المجالات الرئيسية للتطوير التي يجب أن تتضمنها السياسات العامة المستقبلية في هذا المجال.

وتُشير تجارب الدول إلى أنّ القطاع المصرفي هو شريك رئيسي في تطوير السياسات المتعلقة بالتربية المالية والاقتصادية، لما لذلك من أثر على التطوّر السليم والمستدام لهذا القطاع الحيوي. وفي لبنان يشكّل القطاع المصرفي جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني، مما يجعل الاستثمار في القدرات المالية الوطنية أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع.

يمكنكم الإطلاع على المداخلات على موقع المعهد على الرابط التالي:

http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/upcomingActivity.aspx?pageid=4550

خمس طاولات حوار

ضمن هذا السياق العالمي واللبناني، جاء المؤتمر الذي أقيم في فندق "فينيسيا" وافتتحه وزير المال علي حسن خليل. وعقدت على مدى يومي المؤتمر خمس طاولات حوار، بينها ثلاث في اليوم الأول تناولت المواضيع الآتية:

- "التربية المالية المبكرة في المدرسة: تعزيز قدرات الشباب والمعلمين".
- موضوع "المصارف وحماية المستهلك".
- مسألة "التقاعد واستراتيجيات الإدخار الطويلة الأمد".

أما برنامج اليوم الثاني فشمل طاولتي حوار، إحداهما عن "الحكم الرشيد والمساءلة والمواطنية"، وتناولت الثانية "تعزيز الاندماج المالي".

التوصيات

وتلا الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر في ختام المؤتمر التوصيات التي توصلت إليها طاولات الحوار الخمس التي عقدت في اليومين الأول والثاني من المؤتمر.

وطالب المشاركون في المؤتمر خلال الجلسة العامة الختامية بتشكيل مجلس وطني أعلى للتربية المالية، ودعوا إلى إدراجها ضمن المناهج المدرسية الرسمية عملا بتوجهات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي اقرتها مادة دراسية، وجزءا من قياس أداء الطلاب، أو برنامج التقييم العالمي لمهارات الطلاب (PISA).

وحضت نائبة مدير الشؤون المالية في المنظمة فلور–آن ميسي لبنان على "استكمال الجهود التي بدأها في مجال التربية المالية، من خلال العمل على إقرار الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة، ووضع اطار تنفيذي لها"، مبدية استعداد المنظمة لدعم هذه الخطوة.

تعزيز قدرات مسؤولي الشراء الحكومي على صوغ استراتيجيات جديدة وإدارة التغيير

من المشاركين

ضمن جهوده المستمرة منذ أعوام لتطوير ممارسات الشراء الحكومي في لبنان، نظّم معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي برنامجًا تدريبيًا جديداً تناول استراتيجيات الشراء الحكومي. وشارك ١٥ مسؤولاً عن إعداد ومراقبة وتدقيق خطط وعمليات الشراء الحكومي في القطاع العام في البرنامج الذي تولّى فيه مهام التدريب أربعة خبراء، هم جان ديب الحاج ورنا رزق الله وأكرم الريّس ومحمد سيف الدين.

وشكّل البرنامج محطّة أساسية لمساعدة المشاركين على صوغ سياسات واستراتيجيات جديدة، وعلى رسم اتجاهات محددة لإدارة التغيير وتعزيز التزام كافة الشركاء المعنيين بدورة الشراء.

وكانت لكيفية تعزيز أخلاقيات العمل في الشراء الحكومي وإدارة المشاريع، حصة من البرنامج، لجهة منهجيات إدارة مشاريع الشراء في مختلف القطاعات الانتاجية، والمفاضلة بين الشفافية والقيمة المحققة من الانفاق وأهداف السياسات العامة.

ولاحظ المدرّب أكرم الريّس أن البرنامج التدريبي "كان فرصة ممتازة لتبادل الخبرات مع المتدربين حول شؤون المشتريات في القطاع العام في لبنان وخصوصاً أنهم مثّلوا وزارات ومؤسسات عامة عدّة".

وشدد الريّس على أن النقاشات التي شهدتها الدورة "أظهرت اهمية تطوير هذا القطاع بما يسمح بالاستفادة من الممارسات الفضلى وتجارب الدول الاخرى في هذا المضمار وبناء القدرات للعاملين فيه".

ونال المشاركون الناجحون في الاختبار النهائي إفادات تفتح لهم باب متابعة التعلّم على مستوى دبلوم Level 6 Graduate Diploma (MCIPS) لدى معهد المشتريات والتوريد في بريطانيا.

د. بلقاسم العباس: البحوث الإحصائية الميدانية أداة في بناء قرارات علمية تتيح تحقيق التنمية والنمو

وصف المستشار الإقتصادي في المعهد العربي للتخطيط الدكتور بلقاسم العباس البحوث الإحصائية والإستقصائية الميدانية بأنها "أداة اساسية في بناء قرارات علمية سليمة" تتيح تحقيق التنمية والنمو في الدول العربية.

د. بلقاسم العباس محاضراً في معهد باسل فليحان

والتقت "حديث المالية" الدكتور العباس على هامش برنامج تدريبي على "مهارات بناء المسوحات الميدانية وتحليلها"، عقده المعهد العربي للتخطيط لصالح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وشارك فيه عدد من الموظفين الحكوميين من إدارات عدة، تعرفوا خلاله على كيفية التعامل مع البحوث الميدانية، وعلى وجه التحديد خُطوات عملية الاستقصاء انطلاقاً من تحديد أهداف البحث وتحديد حجم العينة ومهارات إجراء المسوحات الاستطلاعية، ومهارات إعداد الاستبيان وتحديد الطرق المناسبة لجمع البيانات وتحليلها. كما هدف البرنامج إلى تحليل جودة البيانات وتحليل المنظومة الوطنية الإحصائية وتحديد التحديات التي تُواجه تطويرها.

قرارات مبنية على فهم علمي

وقال العباس لـ"حديث المالية" إن "تعقيدات العالم المعاصر تفرض ضرورة أن تكون القرارات التي تتخذها أي جهة، سواء أكانت حكومية او من قطاع الأعمال، مبنية على فهم علمي وواقعي للحياة الإقتصادية والإجتماعية، فمن دون هذا الفهم، من الصعب جداً بناء قرارات علمية ذات قيمة، في حين أن الدراسات والبحوث الميدانية تتيح بناء مثل هذه القرارات".

ولاحظ أن "الدول العربية تواجه تحديات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية، ومنها تحديات النمو والفقر والبطالة وبناء الرأسمال البشري، وهذه التحديات تحتاج مواجهتها الى حلول في شكل سياسات واعية تفهم طبيعة المشكلة والقيود والحواجز، وتحاول ان تضع حلولاً تأخذ كل تلك القيود في الإعتبار".

تكلفة التدريب... أقل

وشدد على أن تسريع نمط التنمية والنمو في الدول العربية يستلزم بناء القرارات على طرق علمية سليمة تفهم الواقع وتعطي الحلول الناجعة التي لا يمكن صوغها الا عن طريق معرفة علمية بالواقع"، مؤكداً أن "البحوث الاحصائية هي اداة اساسية في بناء قرار علمي لدى متخذي القرار".

وشدد العباس على أن "التكلفة التي تتكبدها الحكومات بفعل قرارات غير مستندة الى معلومات، تكون أكبر بكثير من تكلفة تدريب موظفيها في هذا المجال".

ولاحظ العباس أن "تحديات نقص الرأسمال البشري عموما تعتبر من أهم العوامل المحبطة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية في دول كثيرة، في حين أن التجارب الناجحة للدول التي نمت بسرعة كبيرة، أثبتت ان للرأسمال البشري دوراً مهماً ومحورياً في إحداث هذه التنمية". وشدد من هذا المنطلق على ضرورة "ان تعطي الحكومات العربية أولوية قصوى لتنمية الرأسمال البشري".

واشار إلى أن "الرأسمال البشري يتطلب موارد مالية وبالتالي يجب أن تخصص المبالغ الاستثمارية اللازمة في قطاعي التعليم والتدريب لبناء الرأسمال البشري، وكذلك موارد بشرية لتأطير الرأسمال البشري، إذ أن المواضيع المتخصصة كالبحوث الميدانية وغيرها تحتاج الى مدربين مؤهلين يستطيعون ان ينقلوا خبراتهم بصورة جيدة".

دول مجلس التعاون تخفض الدعم وتنوّع إيرادتها في ظل تراجع أسعار النفط

المشهد الخليجي يتغيّر: ضريبة على القيمة المضافة!

بدأ المشهد الإقتصادي والإجتماعي في دول الخليج العربية يتغيّر جذرياً عن الصورة التي كانت سائدة على مدى عقود طويلة، منذ الفورة النفطية لهذه الدول، إذ أن انخفاض أسعار النفط دفع بهذه الدول إلى التعجيل في مساعيها لتحديث اقتصاداتها وتنويع مصادر إيراداتها، بحيث لا يكون النفط مصدراً حصرياً لهذه الإيرادات.

الراي
Alrai
الانتخابات المقبلة ستكون صعبة وقوية لأن من قاطع... سيشارك
10 في المئة ضريبة على الشركات وأرباح الأفراد فوق الـ 50 ألف دينار
الكويت تدخل زمن الضرائب
«دولة» كي جي إل تغلق ميناء الشعيبة!

"زمن" جديد في الكويت ودول الخليج الأخرى

ومن أبرز أوجه التغيير الجذري، خفض الدعم الذي كانت توفره حكومات هذه الدول في عدد من المجالات، ومنها المحروقات، وفرض ضرائب لم يألفها مواطنو هذه الدول، ومنها الضريبة على القيمة المضافة.

وأقرت دول المجلس خلال أيّار ٢٠١٥ اتفاقاً يتيح لها اتخاذ الإجراءات الداخلية للبدء في تطبيق هذه الضريبة، على أن يتم هذا التطبيق تدريجياً ويستكمل خلال عامين، اي بحلول سنة ٢٠١٨، وستكون نسبتها نحو ٥ في المئة، لتشكل النسبة الأكثر انخفاضاً على مستوى دول العالم.

الاستيعاب ممكن... والإيرادات كبيرة

ومع اكتمال الإستعدادات، أصبح تطبيق ضريبة القيمة المضافة أمراً حتمياً، أما موضوع البحث حالياً فهو توقيت التطبيق وأي دولة ستبادر أولاً بالتنفيذ.

ويرى خبراء اقتصاديون أن تطبيق هذه الضريبة سيعود بإيرادات كبيرة على الدخل الوطني في الدول الخليجية، التي كانت في السابق لا تسعى إلى تطبيقها بسبب ارتفاع إيرادات النفط، مبينين أن الدول الخليجية على استعداد لاستيعاب هذه الضريبة باعتبارها في حدودها الدنيا، خصوصاً أن معظم دول العالم تطبقها بنسب تراوح بين ١٠ و٢٥ في المئة.

من أهم الإصلاحات

ويشير المحللون الماليون إلى أن فرض ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج يتم تداوله منذ سنوات طويلة، وفي كل مرة يتم تجاوزه بسبب الوفورات التي تؤمنها أسعار النفط المرتفعة خصوصاً خلال ١٥ سنة الماضية، وجاء إقرارها الآن لاعتبارات تتعلق بتوفير إيرادات للموازنة الوطنية، مبيناً أنها ستكون مقبولة ولن تحدث أي تأثيرات على أداء الأسواق أو الاقتصاد باعتبارها نسبة متدنية، وسيتم تطبيقها بشكل تدريجي، وفق قطاعات يتم العمل على ترتيبها.

ويعتقد الخبراء أن فرض ضريبة القيمة المضافة هو أحد أهم الإصلاحات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث الأنظمة الضريبية محدودة للغاية، وتشهد استثناءات كثيرة كنوع من الجذب تقدم للاستثمارات الأجنبية.

وتوصلت دول المجلس في كانون الأول ٢٠١٥ إلى اتفاقات حول جوانب تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وتهدف هذه الاتفاقات وهي متعدّدة الطرف، إلى ضمان الحد الأدنى من أي تأثيرات اقتصادية أو اجتماعية سلبية مرتبطة بضريبة القيمة المضافة تحديداً.

استثناءات

ونصّت الاتفاقات بين دول الخليج على استثناء الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية و٩٤ سلعة غذائية من ضريبة القيمة المضافة، وهي سلع أساسية ستحمي إلى حد كبير الطبقة الأقل دخلاً من أعباء إضافية في مداخيلهم.

ويعكس عدم شمول ضريبة أعلى على المنتجات الغذائية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم، رغبة دول المجلس في عدم تأثّر هذه السلع الحيوية للأسر بالضريبة.

لا ضرائب كبيرة تؤثر في الأسواق

وبحسب تقرير لـ"ديلويت"، فإن صانعي القرار قلقون من عملية فرض ضرائب على الاستثمارات والادخار من دون داع، إذ يعتقد كثر أن مثل هذه المنتجات الاستثمارية والادخارية لا تمثل الاستهلاك في حد ذاته، بل تعمل على خلق الثروات لتمكين الاستهلاك في المستقبل.

ويعتبر بعضهم أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أي من الأدوات المالية المستخدمة للاستهلاك فقط، مثل القروض، قد يشكّل ضرراً.

ووفق خبراء "ديلويت"، يعمل معظم أعضاء مجلس التعاون الخليجي على تنمية وجودهم في أسواق الخدمات المالية إلى حد ما، لذلك يُستبعد أن يسعوا إلى فرض ضرائب كبيرة يمكن أن تؤثر سلباً في أسواق المنطقة.

يتناول ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

"دليلُكَ" الثامن... يُسَهّل ويُرشِد ويُثقّف

عند مدخل معرض بيروت العربي الدولي للكتاب ٢٠١٥، كان الزوار الذين يتوقفون عند جناح معهد باسل فليحان يحصلون مجاناً على كتيّب هو عبارة عن دليل. لكنّ هذا الدليل لم يكن دليلاً للمعرض، ولم يكن يتضمن خريطة دور العرض، ولا يرشد الزوار إلى مواقع مختلف الأجنحة، بل يشرح لهم عن... الضريبة.

"الدليل" الجديد في جناح المعهد في المعرض

"دليلك إلى ضريبة الدخل على الرواتب والأجور" هو المولود الثامن من عائلة "التوعية المالية والضريبية"، سلسة الكتيّبات التي شَرَع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بإصدارها قبل سنوات ولا يزال مستمراً في ذلك.

غلاف الدليل

ويتضمّن الدليل الجديد إرشاداتٍ سهلة وأمثلةً تطبيقية ورسوماً بيانية تُوضح من هو المعني بالضريبة، وتسهّل عليه فهم موجباته وتُرشده إلى كيفية القيام بها بحسب الأصول وضمن المهل القانونية، فيتفادى بذلك الغرامات.

ويتوجه الدليل إلى أصحاب العمل والعاملين في أكثر من مؤسسة والمستفيدين من أكثر من مصدر دخل، وإلى المستخدمين والأجراء الذين يعملون لدى صاحب عمل غير مقيم سواء كان أجنبياً أو لبنانياً، وللمستخدمين والأجراء لدى السفارات الأجنبية.

ويتضمّن الكتيّب عشرة فصول، منها: هل أنت معني بضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟ – كيف يتم تسجيل المستخدمين والأجراء؟ – تنظيم الملفات ومسك سجل الأجراء – احتساب الضريبة – التصريح عن الضريبة ودفعها – التصريح عن التوقف عن العمل – التصريح الشخصي لمن يعمل في أكثر من مؤسسة أو يستفيد من أكثر من مصدر دخل – حقك بالاعتراض على التكليف بالضريب – ماذا يحصل في حال التخلف عن الدفع؟ إضافة إلى ثلاثة ملاحق، الأول حول التسجيل في الخدمة الالكترونية والثاني حول روزنامة تقديم التصاريح عن الضريبة ودفعها، والثالث لائحة بالنماذج المعتمدة.

وهذا الدليل يكمّل جهود وزارة المال لتسهيل الاجراءات الضريبية وجعلها أكثر فاعلية عبر التكنولوجيا الرقمية. وهو يتيح الاستفادة بشكل أفضل من الخدمات المتوافرة على موقع الوزارة كالخدمة الالكترونية وتحميل المعلومات والنماذج الضريبية، بتقديمه شرحاً مفصّلاً وإرشادات سهلة ومبسطة وأمثلة تطبيقية ونماذج ورسوم بيانية من شأنها أن تسهّل عليهم فهم موجباتهم.

وثمة بُعدٌ آخر لهذا الدليل، يتمثل في تعزيز الثقافة الضريبية. فهو الأول من نوعه لجهة المحتوى وهو سيشكل مرجعاً معرفياً مميزاً لكل من تطاله ضريبة الدخل على الرواتب والأجور، وهؤلاء هم اكثرية المواطنين.

وهو بذلك يساهم في تعزيز ثقافتهم بالشؤون الضريبية فلا يتهربون منها، ويعزز المشاركة ويساهم لاحقاً في تطوير النقاش حول السياسات الضريبية في لبنان.

النسخة الالكترونية:
www.institutdesfinances.gov.lb

النسخ المطبوعة: المكتبة المالية – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

"المجالس البلدية والأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية"

اقيم في الرابع من كانون الأول ٢٠١٥، في جناح معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في معرض بيروت العربي الدولي للكتاب، حفل توقيع الدكتورة هويدا مصطفى الترك كتابها الذي صدر حديثاً بالتعاون مع المعهد تحت عنوان "المجالس البلدية والأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية".

الدكتورة هويدا مصطفى الترك

فريق وزارة المال بلغ نهائي دوري الشركات في كرة القدم

بساط تقدم بدلات رياضية لفريق كرة القدم في وزارة المال، تشجيعاً منها للرياضة انطلاقا من أهميتها في بناء صورة إيجابية للمؤسسات ومساهمتها في خلق روح الفريق

حل منتخب وزارة المال لكرة القدم في المركز الثاني في دوري الشركات لكرة القدم، بعد أن خسر المباراة النهائية في تشرين الثاني الفائت أمام فريق شركة "إيكسون تيليكوم"، على ملاعب ضبيه. وشكر المنتخب للوزير علي حسن خليل دعمه وتشجيعه. كذلك شكر المنتخب رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي السيدة لمياء المبيّض بساط "التي وضعت ما تيسر لدى المعهد من امكانات في خدمة هذا المنتخب، من أجل رفع اسم وزارة المال".

فريق الوزارة على أرض الملعب

وكان المعهد دعم منتخب الوزارة من خلال تجهيزه ببدلات رياضية. وشددت بساط على أن هذا الدعم ينطلق من "إيمان المعهد بأهمية الرياضة في بناء صورة إيجابية للمؤسسات، ومساهمتها في خلق روح الفريق". وضم تشكيلة المنتخب خلال مبارياته في دوري الشركات كلاً من اللاعبين علي عبدالله ومحمد عطوي وربيع فرحات وهشام خليفة والبير رعيدي ودياب محمد وبشار حجار وأمين سيف الدين وأحمد عمر ومازن شعبان وشربل مغامس وعارف غريزي.

فضيتان لآية حسن كحّول في بطولة لبنان للسباحة

أحرزت آية كحول، كريمة الزميل في وزارة المال حسن كحّول، ميداليتين فضيتين في فئة ١٣/١٢ عاماً ضمن بطولة لبنان الصيفية للسباحة التي أقيمت في مجمع ميرامار – أنفة، إحداهما في سباق المئة متر صدراً، والأخرى في سباق البدل ٤ x ١٠٠م متنوعة، في حوض طوله ٥٠ متراً.

دكتوراه بدرجة جيّد جدّاً للمدير العام للمناقصات جان العليّة

حازَ المدير العام إدارة المناقصات الاستاذ جان العليّة شهادة الدكتوراه في القانون العام من الجامعة اللبنانية بدرجة جيّد جدّاً. وحملت أطروحة العليّة عنوان "التوازن بين حقوق الخزينة وحقوق المكلفين في التشريع والإجتهاد الضريبي اللبناني". وقُسِمَت الإطروحة إلى قسمين: تناول القسم الاوّل من الاطروحة التوازنُ في النصوصِ الضريبيةِ، وإشكالياتُ تفسيرِها ودورُ الإعتراضِ الضريبيِ في تحقيقِ التوازنِ نصًا وممارسةً. أمّا القسم الثاني فعرض أشكال التوازنِ في مرحلةِ التقاضي الضريبي ودورُ لجانِ الإعتراضات ومجلسِ شورى الدولة في تحقيقِ التوازن.

وشرح الدكتور العليّة أهمية هذه الاطروحة التي عالجت إشكاليةً متفرعةً من إشكاليةٍ تقليديةٍ كلاسيكيةٍ مؤكّداً أنّها تعرض للعلاقةِ بين السلطةِ والمواطن، الى أنّها تبحثُ عن التوازنِ في علاقةٍ قانونيةٍ مصدرُها التشريعُ الضريبي، مَرجِعُها القانونُ العام، ضابطُ إيقاعِها الحفاظُ على المالِ العام، وليسَ في علاقةٍ تعاقديةٍ مصدرُها العقدُ، مَرجِعُها القانونُ الخاص، ضابطُ إيقاعِها حمايةُ حقوقِ ومصالحِ الأفراد.

وتكمن أهمية هذه الإطروحةِ أيضًا في أنها تخرجُ التوازنَ من المفهومِ الضيق الذي يحصرُه في إطارِ العلاقةِ المباشرةِ بين الإدارة الضريبيةِ والمكلفين، وتُدخِلُهُ في المفهومِ الواسعِ للإقتصادِ الكلي، لرؤيتِه من منظارِ التوازناتِ الاقتصاديةِ والتنمويةِ والاجتماعيةِ المرادِ تحقيقُها من خلالِ الضريبة.

حياة الوزارة

زواج

تم بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/٢٥ زفاف مراقبة الضرائب في دائرة الالتزام الضريبي في ماليّة جبل لبنان الزميلة ديزي أبو صالح إلى المفتّش المحلّف في مديريّة التفتيش في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طانيوس نصّار، في كنيسة السيّدة في صربا (جنوب لبنان). وأقيم حفل عشاء في L'ARC RESORT في مغدوشة – الجنوب.

نديم وإلهام... بكّرتما بالرحيل

خسر معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في الأشهر القليلة المنصرمة اثنين من مدربيه، هما نديم كنعان وإلهام خليفة. وهنا شهادة في العزيزين اللذين بكّرا بالرحيل، وتحية لهما.

إلى نديم

لسنوات عدّة، اتخذ نديم كنعان من الطبقة السابعة في المعهد، مقرّا للتدريب على الأنظمة المعلوماتية الجمركية.

مَن عَمِلَ معه، عرف انسانيته ونبله وثقافته وقدرته كمدرّب على التعاطي مع مختلف الفئات والطِباع بهدوء وثقة ومثابرة.

ربما هَزَمَ المرض نديم بعد معارك عدّة كانت له فيها انتصارات، إلا أنه لم يهزم ابتسامته الدائمة وصبره العظيم، ولن يستطيع بالطبع أن يسرق منّا، نحن زملاءه، لا ذكراه ولا بسمته.

إلى إلهام

لا يمكن لمن عمل مع إلهام إلا أن يؤخذ بديناميتها وخبرتها واطلاعها على كل التجارب العالمية في إدارة الطاقات البشرية وتقييم الأداء.

عرفناها في المعهد إنسانة تعطي بلا حدود، مدرّبة ذات أخلاقيات مهنية راقية وأستاذة حريصة على تحسين أدائها.

خطفها الغياب في غفلة، فخسرنا معلّمة وصديقة رحلت تاركة لنا مئات الأفكار لنستزيد منها.

فريق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

المكتبة المالية تنضمّ الى شبكة المكتبات العامة في لبنان

انضمت المكتبة المالية – معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي إلى مشروع شبكة المكتبات العامة في لبنان المدعوم من وزارة الثقافة والهادف إلى دعم سياسة الكتاب والمطالعة.

ويسعى هذا المشروع المدعوم من فرنسا إلى تحسين ظروف الوصول الى الكتاب والمطالعة للجميع وخصوصاً للاطفال، عبر انشاء شبكة وطنية من المكتبات العامة بالتعاون مع البلديات والمجتمع المدني بالاضافة الى دعم سلسلة الكتاب التي ترعاها وزارة الثقافة.

ويتضمن المشروع انشاء المكتب الوطني للمطالعة العامة وتدريب الموظفين وانشاء خلية تدريب ومركز للتوثيق المهني المتخصص.

كذلك يشمل تحسين وتطوير قدرات شبكة المكتبات العامة في لبنان ودعم انشاء ستة مكتبات اقليمية في المدن الكبرى اللبنانية. ومن المكوّنات الأخرى للمشروع عم انتاج ونشر كتب الاطفال.

وثمة مشروع لمكننة هذه المكتبات وربطها بشبكة معلوماتية واحدة. وقد بلغ مجموع المكتبات التي انشئت ٤٥ مركز مطالعة، وتم تنشيط (CLAC) و١٠٠ مكتبة عامة.

وتشكّل المكتبة المالية إضافة مهمة إلى الشبكة وخصوصاً أنها مكتبة متخصصة. وفي المقابل، تتيح عضوية الشبكة للمكتبة المالية المشاركة في الدورات التدريبية التي تقام لأمناء المكتبات داخل لبنان وخارجه.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، هلا قمبريس، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص وجوزيان شبلي.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

Institut des Finances Basil Fuleihan
IOFLebanon
IOFLebanon

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 58 l Décembre 2015 l www.institutdesfinances.gov.lb

Favoriser le partenariat entre les secteurs public et privé

Si le Liban ne réalise pas son plein potentiel créatif et économique, c'est en grande partie en raison de l'émigration de sa jeunesse qualifiée qui quitte le pays à la recherche d'horizons nouveaux et d'opportunités de travail à la hauteur de ses aspirations et de ses compétences.
De même, le Liban ne parvient pas à tirer profit de son "économie d'émigration". La diaspora libanaise, aux quatre coins de la terre, brille dans ses communautés d'accueil. Pourquoi ne jouerait-elle donc pas un plus grand rôle dans le développement de l'économie de son pays d'origine? Historiquement, les transferts de fonds vers le Liban ont été et demeurent l'un des piliers de la reprise et de la stabilité des secteurs bancaire et de l'immobilier. Ils ont permis de stimuler la consommation intérieure, de combler le déficit de la balance commerciale et d'augmenter les réserves du Liban en devises étrangères. Toutefois, ces transferts mériteraient d'être investis dans des projets plus productifs et aptes à améliorer la situation du pays. Certes, cela nécessite la mise en place d'un certain nombre de lois et de législations, notamment la loi pour les partenariats public et privé (PPP), qui encouragerait l'investissement des revenus des expatriés dans d'importants projets d'infrastructure ou de développement sectoriel, permettrait la création de milliers d'emplois et stimulerait la croissance économique.
Et si la loi pour les PPP permettrait de maximiser les gains de "l'émigration économique", elle serait aussi sans doute une passerelle de partenariat entre deux Libans: Résident et Expatrié.

Le ministre des Finances
Ali Hassan Khalil

L'Institut au Salon du Livre francophone de Beyrouth: Des visiteurs, des publications, et une Table ronde

Eduquer nos enfants À la citoyenneté… fiscale!

De droite à gauche: M. Karim Emile Bitar, Mme Nada Chaoul et M. Rabih Haddad

Fidèle à sa tradition, l'Institut des Finances Basil Fuleihan a participé au Salon du Livre francophone de Beyrouth avec un stand riche en publications: les guides aux citoyens, Hadith el Malia et des tests interactifs pour permettre aux visiteurs de tester leurs connaissances en matière économique et financière.

L'État c'est nous, l'État c'est vous!

C'est sous ce slogan que se dresse le stand de l'Institut Basil Fuleihan. Désirant ainsi associer le grand public à la réflexion autour de la citoyenneté fiscale, l'Institut a organisé une table ronde portant sur le thème "Démocratie, citoyenneté et argent public".

Chaoul

La rencontre a été animée par MM. Karim Emile Bitar et Rabih Haddad et modérée par Mme Nada Chaoul.

Dans son introduction, Mme Chaoul a souligné que le rapport entre démocratie, citoyenneté et argent public est un thème classique des instances financières mais qu'au Liban, il est plutôt conflictuel, pays où la méfiance règne envers les institutions étatiques. Ceci serait dû à un héritage de l'empire Ottoman qui réprimait la population par l'imposition de la "Jézia".
"Dans la société moderniste, l'impôt assure des services au citoyen. Payer ses impôts est une dimension essentielle de la citoyenneté. La démocratie est un mécanisme qui permet

Suite page 2

Editée par:

المعهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Nicolas Matyjasik: "un mouvement que l'on observe davantage est celui d'associer la société civile aux politiques publiques" 4
Bifani: réorienter l'épargne vers les secteurs productifs 6
Visite d'étude des membres du réseau GIFT-MENA 7

Suite de la page 1

de contrôler les fonds publics, mais c'est également un outil de sanction qui nous donne la possibilité de ne plus élire ceux qui ont dilapidé l'argent public", a-t-elle ajouté.
Et Mme Chaoul de préciser que "la démocratie à la libanaise n'a pas réussi à rassurer le citoyen. Les motifs de cette méfiance sont nombreux: persistance du système clientéliste, absence de transparence dans les dépenses publiques, corruption généralisée, lacunes au niveau de la collecte des impôts de manière uniforme et équitable entre les régions et nébuleuse concernant la séparation entre deniers publics et capitaux privés".

Bitar

Pour le géopolitologue et professeur de relations internationales à l'Université Saint-Joseph, Karim Emile Bitar, "pas de gouffre entre culture et argent. L'argent a intéressé beaucoup de romanciers tels que Balzac et Zola et même des cinéastes comme Scorcese ou Bresson". Et M. Bitar d'ajouter, en s'inspirant de Voltaire qu'"au Liban, quand on parle d'argent, tout le monde est de la même religion'.
'Il existe un lien étroit entre l'argent, la démocratie et la citoyenneté. Trop de citoyens sont réticents à l'idée de payer des impôts au Liban à cause de la déliquescence des services publics. Il y a une vraie crise de légitimité au Liban où on demande au citoyen de payer des impôts au moment où on voit un accroissement de la dette et un essoufflement des services publics", a-t-il constaté.
"L'impôt permet de concilier liberté et démocratie et d'instaurer un minimum de société solidaire. Il est important d'éduquer nos enfants à la citoyenneté fiscale", a-t-il ajouté avant de donner l'exemple de Silvio Berlusconi et Mouammar Kadhafi qui, en Occident et en Orient, sont considérés comme les exemples des leaders qui ont méprisé la séparation entre intérêts privés et publics. Il a également dénoncé la logique clientéliste et l'économie de rentes dans les pays arabes.

Payer ses impôts est une dimension essentielle de la citoyenneté
Nada Chaoul

L'audience à la table ronde

Au Liban, quand on parle d'argent, tout le monde est de la même religion
Karim Bitar

Haddad

Pour le conseiller et professeur en communication et cinéma politique à l'Université Saint-Joseph Rabih Haddad, le challenge réside dans le fait de pouvoir convaincre le citoyen par le biais de la communication alors que cette dernière a été mise à mal.
"Un challenge fou car toute tentative semble pouvoir être détournée", admet-il.
"Dans le système fiscal, plus il y a de contributions, plus il y a de services. Quand le système devient vicieux, il y a moins de contributions et de services. Le citoyen n'est alors pas content et ne va plus contribuer, ce qui fait qu'il y aura moins de services", explique-t-il, dénonçant ainsi le cercle vicieux dans lequel est pris le Liban.
M. Haddad estime que pour pousser les citoyens à contribuer, il faudrait commencer par inculquer cet état d'esprit dès l'école.
"Aujourd'hui, il y a un mur entre le citoyen et l'état. Face à ce mur, le citoyen réagit et dit à l'état: "Vous puez". On peut essayer de comprendre et de décoincer la mécanique par le biais de la communication", indique-t-il.
"Certains contribuables ne paient pas leurs impôts pour dire qu'ils sont forts, pas pour contester. C'est un état d'esprit libanais. Le citoyen remplit-il ses devoirs de citoyen? Les gens qui n'ont pas manifesté, ne se reprochent-ils pas quelque chose? Plus personne ne respecte le contrat de citoyenneté. Nous puons tous ensemble.
Je pense qu'il faudrait différencier gouvernement et service public parce que le service public est pris entre l'enclume du politicien qui le pille et du citoyen qui le pille aussi", a-t-il expliqué.
Et M. Haddad de conclure en précisant que la solution consisterait à demander de faire passer le service public du côté des citoyens, de le rendre plus accessible et humain afin de rétablir le lien entre l'état et le citoyen.

La solution consisterait à rendre Le service public plus accessible et humain
Rabih Haddad

Dans le cadre d'une table ronde à l'USJ sur les enjeux de la finance internationale

Bifani: réorienter l'épargne vers les secteurs productifs

"Le Liban présente un cas d'école au niveau des déséquilibres financiers internationaux, probablement parce que tout, ou presque tout, y est permis". **C'est ainsi que le directeur général du ministère des Finances, M. Alain Bifani, a débuté son allocution lors d'une table ronde organisée le 2 octobre 2015 par l'Université Saint-Joseph sur les enjeux de la finance internationale, et réunissant Benoît Cœuré, membre du directoire de la Banque centrale européenne, Samir Assaf, directeur général de la banque d'investissement à HSBC, et Jamil Baz, responsable en chef des stratégies de placement au fonds américain GLG Partners.**

M. Alain Bifani

La spirale de l'endettement

Alors que les différents intervenants ont dressé un panorama des défis actuels de la finance mondiale -comme le rôle de l'euro dans le système monétaire international, la place de la Chine dans les échanges [financiers ou l'évolution des politiques monétaires des grandes banques centrales-, M. Bifani s'est concentré sur les causes et conséquences sur l'économie d'un système financier reposant sur une stratégie de captation de l'épargne internationale alimentée par une spirale de l'endettement public et privé. "Le vrai problème, c'est que nous sommes en train de perdre l'utilité de cette masse (d'épargne) existante", s'est-il désolé.

M. Bifani a affirmé que la variable d'ajustement, depuis 1987, n'est plus la monnaie, avec la dollarisation de fait qui s'est produite alors, relayée ensuite par la politique du taux de change fixe. Au Liban, et au cours de ces dernières décennies, l'ajustement des déséquilibres s'est fait par le chômage et par le double flux migratoire: émigration et immigration.

Quel niveau d'endettement?

Contrairement à la Grèce, M. Bifani estime que le pays est peu exposé à des prêteurs institutionnels. Néanmoins, notre marge de manœuvre est plus grande, ce qui fait porter une plus grande responsabilité à notre secteur financier, qui a certes déjà prouvé être tout à fait capable de réagir sous pression, souligne-t-il. Les réponses que devrait apporter le Liban à ce challenge incluent notamment l'augmentation des crédits à l'investissement, surtout par rapport aux crédits à la consommation, et une réévaluation des prélèvements pour une meilleure redistribution.

Au-delà des petites mesures qui facilitent le cours des opérations, et comme le Liban ne fait que refléter une tendance globale sur laquelle il n'a pratiquement aucune prise, il devient impératif pour notre pays d'utiliser, chaque fois que la situation le permet, une partie de cette masse financière nominalement énorme dans l'investissement et dans le renforcement de notre cycle économique, par exemple dans l'énergie, l'environnement et l'eau, les transports, les télécommunications... "Sinon, cette mécanique d'accumulation infinie n'aurait vraiment plus de sens, puisque nous pourrions légitimement nous demander pourquoi nous continuons à gagner du temps à un prix très élevé", conclut M. Bifani.

L'impôt touche principalement le salarié

Autre problème de taille: les effets de cette situation sur les inégalités. "Environ 60% du pouvoir d'achat est concentré dans les mains de 3% de la population. Nous sommes dans une structure qui pénalise le travail au profit du capital. L'impôt touche principalement le salarié, qui souffre de la baisse du pouvoir d'achat, alors qu'un propriétaire foncier n'est par exemple pas imposé lorsqu'il vend un terrain", constate Alain Bifani.

"Canaliser une partie de la masse financière vers l'investissement"

Pour sortir de cette spirale, M. Bifani appelle à une concertation entre l'État et le secteur financier pour réorienter l'épargne vers les secteurs productifs et une réforme fiscale plus favorable au travail. "Cela se traduirait par une baisse des coûts de production, une exposition moindre au problème du déficit de la balance commerciale et une revalorisation de la valeur du travail", conclut-t-il.

Selon les propos de M. Alain Bifani, rapportés par L'Orient-Le Jour et L'Hebdo Magazine.

> **"Environ 60% du pouvoir d'achat est concentré dans les mains de 3% de la population. Nous sommes dans une structure qui pénalise le travail au profit du capital"**

Quatrième Rencontre des cadres dirigeants de la fonction publique:
Les nouvelles relations administrations et citoyens

Nicolas Matyjasik: “un mouvement que l'on observe davantage est celui d'associer la société civile aux politiques publiques”

La quatrième des “Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise” s'est tenue cette année sous le thème “Les nouvelles relations administrations et citoyens”, les 7 et 8 octobre 2015. Si l’amélioration des relations entre l’administration et les administrés est une préoccupation ancienne, ces relations continuent d’être source d’interrogations, voire d’incompréhensions, pour les citoyens. Se heurtant à des procédures souvent lourdes et complexes, l’administré fait face à une administration quelques fois marquée par une culture du secret. Ce séminaire a exploré ces grandes questions et proposé des outils aptes à contribuer à la modernisation et à la transparence de l’action administrative. L’expert français, M. Nicolas Matyjasik a répondu aux questions de Hadith El Malia, en marge de la formation.

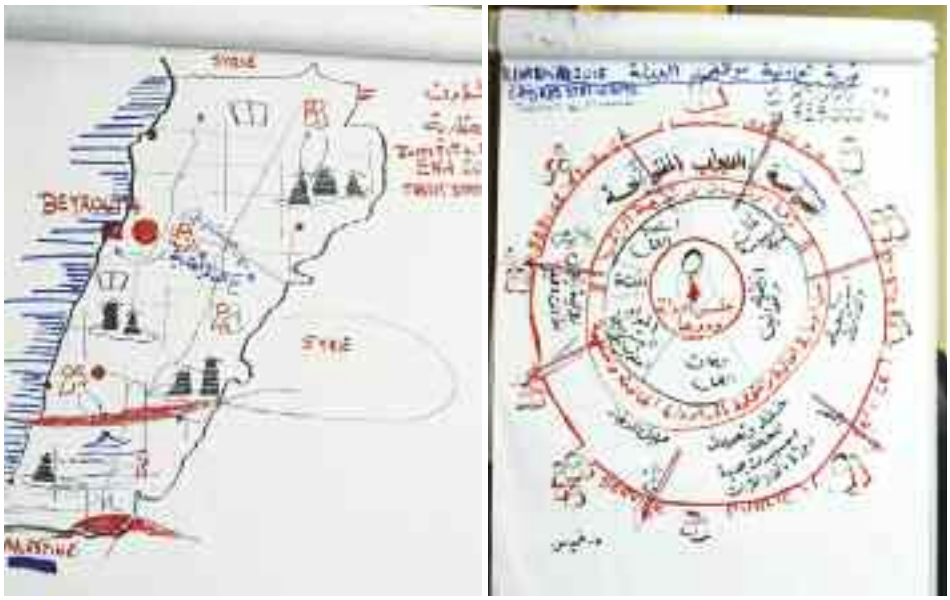

Schémas exécutés par les participants dans le cadre de la formation

Quelles sont les principales variantes des réformes de l’Etat et de l’administration? Et comment influencent-elles la relation avec les citoyens ou usagers?

La question de la réforme de l'Etat et la transformation des organisations publiques est quelque chose de commun dans beaucoup de pays; c'est l'idée qu'il faut que l'administration se modernise et qu'elle soit plus efficace. Quand on dit cela et qu'on regarde ce mouvement à l'échelle de la planète, il est vrai qu'il y a un souci des administrations publiques de renouer avec le citoyen et de mette en place des dispositifs pour créer un dialogue et redonner confiance dans les administrations publiques. Ceci est dû à un mouvement qui remonte aux années 70, de défiance des citoyens envers l’administration. Les services publics essaient donc d'être plus transparents et d'ouvrir leurs données et les processus de décision publique. On voit aussi qu'ils essaient d'être performants. Ce sont donc des tendances de transparence que l'on observe, mais aussi de performance et de coproduction de l'action publique. Un mouvement que l'on observe davantage est celui d'associer la société civile aux politiques publiques. Et cela varie, dans différents endroits, d'un degré minime jusqu'à la co-écriture de la loi avec le citoyen. Il y a des pays qui expérimentent effectivement cette voie.

Pourquoi parle-t-on d'une révolution globale dans la gestion de l’usager-client?

Révolution globale… le terme usager-client varie selon que le pays soit plus ou moins libéral, c'est-à-dire que l'usager doit être traité comme un consommateur de service public. Il y a aussi dans le terme usager l'idée de la citoyenneté et de communauté. Pourquoi parle-t-on de révolution globale? Parce que l'on voit cette transformation partout et aussi parce tous les projets de réforme portent cette orientation vers l'usager. L'usager est au centre de toutes les réformes administratives. Si on veut un système plus performant, il faut y inclure l'usager, il a des choses à dire, son expertise peut aider l'administration à s'améliorer.

Quels seront, selon vous, les défis futurs de l'Europe vis-à-vis des relations avec ses "clients"?

C'est délicat de faire du prospectif, surtout en Europe. C'est vaste et il y a des contextes politiques et culturels différents. En tout cas, une chose que l'on voit si l'on se projette dans le futur, c'est que la société civile s'organise, fait de plus en plus pression sur le système politique, et que les décideurs et les systèmes administratifs doivent entendre et comprendre cette envie de participation à la vie politique; on l'a vu avec les indignés en Espagne, on le voit avec Wall Street, et d'autres endroits de la planète. La société civile s'exprime; et elle utilise beaucoup d'ailleurs les technologies numériques pour se faire, et les réseaux sociaux pour se mobiliser… On dit souvent les jeunes en ont marre, moi je dis le contraire. Ils veulent de la politique mais autrement. Et quand on veut de la politique mais autrement, et si on se projette, il faut voir que les administrations publiques et les systèmes vont faire un effort d'adaptation et de compréhension et vont essayer d'inclure cette parole d'une façon... et pas seulement en termes de gadget politique, faire participer pour faire participer. Que ce soit vraiment une philosophie qui guide l'action, avec des résultats très concrets pour les citoyens.

Comment avez-vous trouvé la situation libanaise? Quelles sont les 3 grandes priorités qui peuvent nous inspirer pour une meilleure relation avec les usagers?

Je suis au Liban depuis deux jours, donc commenter la situation de l'administration libanaise serait mal venu de ma part.
En tout cas, les échanges étaient très riches et m'ont permis de connaitre un pays que je ne connais pas, une administration et une culture que je ne connaissais forcément pas.

Mme Nancy TYAN et Dr. Janane El KHOURY représentent le Liban

"Femmes et leadership en Méditerranée" Une formation pratique à l'ENA-France

Du 19 au 30 octobre, dix-neuf femmes, haut-fonctionnaires de la Méditerranée ont suivi une formation "Femmes et leadership en Méditerranée" organisée à la prestigieuse Ecole Nationale d'Administration (ENA) à Paris, sur demande du Ministère français des Affaires étrangères et du développement international, et en partenariat avec ONU-Femmes.
Les participantes, provenant de 7 pays de la région MENA, Maroc, Tunisie, Algérie, Egypte, Jordanie, Palestine et Liban, jouent un rôle prépondérant dans la fonction publique de leurs pays respectifs. Parmi elles, deux participantes libanaises, Mme Nancy TYAN, Directrice des Contrats au sein de la Division des Affaires Juridiques au Conseil du Développement et de la Reconstruction, et Dr. Janane El KHOURY, Cheffe du département juridique au Centre d'Informatique Juridique à la Faculté de Droit et l'Université Libanaise de Beyrouth.
Les participantes ont pu mieux se positionner dans leur environnement professionnel et acquérir les outils de l'égalité femmes-hommes. Ce séminaire avait pour objectif principal, de contribuer au renforcement du rôle de la femme dans les administrations et institutions publiques des pays participants en insistant sur la mise en place d'un plan d'action, et l'importance de la notion de "l'Empowerment" ou l'affirmation de soi. Le séminaire était une occasion pour avoir un regard approfondi sur la constitution de réseaux de femmes dans la région méditerranéenne, résultant en la formation du réseau Egyptien. Trois visites de terrain ont été effectuées à l'Assemblée Nationale, la Mairie de Paris et l'Institut du Monde Arabe.
Mission accomplie au bout de ces deux semaines! Munies de leur plan d'action, enrichies d'échanges avec de nombreuses personnalités de la haute fonction publique française, et décidées à poursuivre leur lancée suite au témoignage de la Directrice de l'ENA, Mme Nathalie Loiseau, elles ont prévu une rencontre à l'occasion d'un colloque à Alexandrie en 2016 suite à l'invitation de la Président du réseau Egyptien. Les participantes ont été chaleureusement félicitées par S.E. Mme Marylise Lebranchu, Ministre de la Décentralisation et de la Fonction Publique durant la cérémonie de clôture.

L'Institut des finances planche sur son offre de formation des agents publics

RÉFORME ADMINISTRATIVE Une délégation d'experts européens s'est rendue à Beyrouth pour débuter l'évaluation du Plan de développement institutionnel de 2015 de l'Institut Basil Fuleihan, qui doit lui permettre de mieux accompagner la réforme administrative au Liban.

Les experts de Sigma ont évalué le Plan de développement institutionnel de l'Institut

Après une semaine de "brainstorming", les experts de Sigma - une initiative conjointe de l'Union européenne et de l'OCDE pour renforcer les capacités du secteur public - ont conclu hier leur évaluation du Plan de développement institutionnel (PDI) de l'Institut des finances Basil Fuleihan. "Ce PDI, mis en place en partenariat avec Sigma en 2011, cherche à mieux définir la mission de l'Institut des finances et ses domaines d'action, et renforcer ses capacités et ses relations avec d'autres institutions publiques", explique Xavier Sisternas, l'un des experts de Sigma. Après la poursuite de l'audit des résultats de l'Institut des finances pendant encore 2 à 6 mois, un nouveau PDI comprenant de nouvelles orientations pour l'horizon 2020 sera publié au printemps 2016.

Réforme administrative

"La situation libanaise rend difficile le vote de nouvelles lois pour engranger une réforme administrative. Les formations peuvent donc jouer un rôle-clé, car l'administration publique dépend surtout de la qualité de ses ressources humaines", souligne l'expert. C'est donc pour accompagner la réforme de l'État que l'institut cherche à affiner ses missions, tout en restant axé sur sa fonction première, la formation des fonctionnaires à la gestion des finances publiques. Entre 2 500 et 2 800 agents publics bénéficient de ces formations chaque année. Parmi eux, les fonctionnaires du ministère des Finances et des autres ministères, de la présidence du Conseil des ministres, du Conseil supérieur de la fonction publique, de la commission des Finances au Parlement, de la Cour des comptes, du cadastre, de la régie ou des douanes. Et, pourtant, la demande ne tarit pas: "Le besoin de formation dans l'administration publique est très important. Pour plusieurs raisons: le fait que seuls 30% des postes de travail dans l'administration sont normalement pourvus, la nécessité d'assurer la relève d'un effectif à l'âge moyen avancé (52-54 ans), un système même de recrutement qui ne privilégie pas les sélections au mérite..." détaille le PDI de 2015 de l'Institut des finances.

"L'État compte environ 200 000 agents publics dont il faut maximiser les compétences. C'est pourquoi nous devons travailler avec les autres centres de formation car nous ne pouvons pas répondre seuls à cette demande", souligne Lamia Moubayed Bissat, directrice de l'Institut Basil Fuleihan. La mise en réseau est d'ailleurs l'un des points centraux développés dans le PDI de 2015: "Nous avons renforcé nos partenariats avec les autres écoles de formation au Liban - l'Omsar, l'École militaire, l'École de police, l'Ena ou l'École nationale de la magistrature entre autres. La création de ce réseau national d'écoles de formation des fonctionnaires a été l'un des grands succès soulevés lors de notre évaluation, car il permet d'homogénéiser les formations de la fonction publique sur le marché et nous a également aidés à faire valoir nos compétences par rapport aux autres institutions", continue-t-elle. "Il faut éviter de répéter les mêmes activités sur le marché, et il est nécessaire de se concentrer sur les domaines les plus demandés pour qu'il n'y ait pas de doublons et donc de perte d'argent public", confirme l'expert Xavier Sisternas.

Évaluation des compétences

Une stratégie quelque peu entravée par l'environnement dans lequel elle est menée. "Il n'y a pas, au niveau de l'État, une politique publique pour la formation des fonctionnaires, il existe bien une loi de fonctionnaires mais elle est très vétuste. Il n'existe pas non plus de référentiel de compétences au niveau de la fonction publique qui nous permette de mesurer l'impact des formations dispensées. Nous travaillons avec ce réseau de formation pour que les métiers essentiels de la fonction publique aient ce référentiel, afin de pouvoir décider des besoins et ensuite évaluer les performances de l'agent public par rapport à ce pourquoi il a été recruté", conclut Lamia Moubayed Bissat.

En outre, aussi nécessaire soit-il, le succès de cette politique de formation dépendra aussi de la mise en œuvre d'autres axes complémentaires de la réforme administrative. À commencer par la numérisation des services publics. "Le Liban est classé 130e sur 143 pays en termes d'utilisation des nouvelles technologies par l'État, selon les indicateurs de la dernière édition du Global Information Technology Report du World Economic Forum. Il faut que l'État investisse dans ces technologies", explique Lamia Moubayed Bissat. "La réforme administrative comporte plusieurs exigences, doter les administrations d'outils informatiques en est une composante, mais elle englobe également des valeurs, des comportements, un réaménagement de la structure de l'État, pour la rendre plus efficiente, parfois plus compacte", ajoute Adérito Alain Sanches, un autre expert international présent pour l'évaluation du PDI.

Céline HADDAD

L'Orient-Le Jour, 28/11/2015

Deux visites d'étude des membres du Réseau National de Formation au Liban et du Réseau GIFT-MENA

La modernisation de la fonction publique en France: Echanger bonnes pratiques, défis et opportunités

L'année 2016 a été clôturée par un échange vif de bonnes pratiques et d'expériences en matière de modernisation de la fonstion publique, de gestion des ressources humaines et de renforcement des capacités au sein de l'administration. Deux visites d'études ont été organisées en collaboration avec la Direction Générale de l'Administration et de la Fonction Publique-DGAFP, rattachée au Ministère français de la Décentralisation et de la Fonction Publique; l'une pour une délégation de hauts cadres de la fonnction publique libanaise, et l'autre pour une délégation de hauts responsables des institutions membres du réseau GIFT-MENA.

Photo de groupe

Liban - France: Echange de bonnes pratiques en matière de formation dans le secteur public

Dans le cadre l'arrangement administratif entre le Ministère d'Etat pour la Réforme Administrative (OMSAR) et le Ministère de la Décentralisation et de la Fonction Publique en France, une delegation formée de 7 représentants des institutions membres du Réseau National de Formation au Liban ont pris part à la visite d'étude organisée en Septembre 2015, à des institutions françaises impliquées dans le chantier de modernisation telle la DGAFP, l'Ecole Nationale d'Administration (ENA), l'Institut Régional d'Administration de Metz, et le Secrétariat Général de la Modernisation de l'Action Publique (SGMAP).

Cette visite avait pour objectif d'échanger les expériences et bonnes pratiques en matière de politiques des ressources humaines et de modernisation de la fonction publique, et de réfléchir aux enjeux de la formation au niveau central et territorial. Des discussions approfondies ont eu lieu surtout au niveau de la cohérence des politiques de ressources humaines, de pilotage des politiques de formation, et des nouvelles initiatives et techniques pour engager davantage les hauts cadres de l'administration au niveau décisionnel et en matière d'échange dans le cadre de réseaux professionnels.

Les échanges aussi diversifiés qu'enrichissants ont permis aux participants libanais de jeter un regard croisé sur les pratiques et enjeux de la modernisation de la fonction publique en France, et d'échanger autour des procédés et mécanismes de coopération qui pourraient servir de catalyseurs aux réformes mises en place au Liban, auxquelles leurs institutions contribuent largement.

Un accompagnement français des chantiers de modernisation dans la région MENA

Suite à l'expérience fructueuse de la visite organisée par le Réseau National de Formation, une délégation composée de 6 représentants des institutions membres du réseau GIFT-MENA, de Tunisie, du Maroc, du Bahreïn, du Liban et du Soudan, ont pris part à une visite d'étude organisée par le Secrétariat du Réseau en collaboration avec la DGAFP, et avec le soutien de l'opérateur de l'assistance technique internationale-Expertise France, en novembre 2015. Les membres de la délégation ont eu l'opportunité de se familiariser avec les missions et activités de ces institutions-clés et de porter un regard approfondi sur les efforts de conception et de coordination des politiques de formation et d'élaboration des priorités interministérielles. Considérés actuellement comme un chantier de réforme majeur pour les pays de la région MENA, la révision et refonte des modèles de gestion des ressources humaines et de renforcement des capacités des hauts fonctionnaires et cadres intermédiaires ont donné matière à des discussions approfondies avec les responsables des institutions françaises.

La visite a aussi privilégié le partage de connaissances et d'expertise, notamment en matière de renforcement de capacités des agents publics, et a ouvert l'horizon à une coopération future plus dynamique entre institutions membres du réseau.

Cette visite s'est inscrit dans le cadre des activités annuelles d'échanges entre institutions membres et partenaires du réseau GIFT-MENA.

Les délégations en réunion

Bibliothèque des Finances

L'approche systémique de la gestion des ressources humaines dans les administrations publiques du XXIe siècle/Louise Lemire. - Québec: Presses de l'Université du Québec, 2015

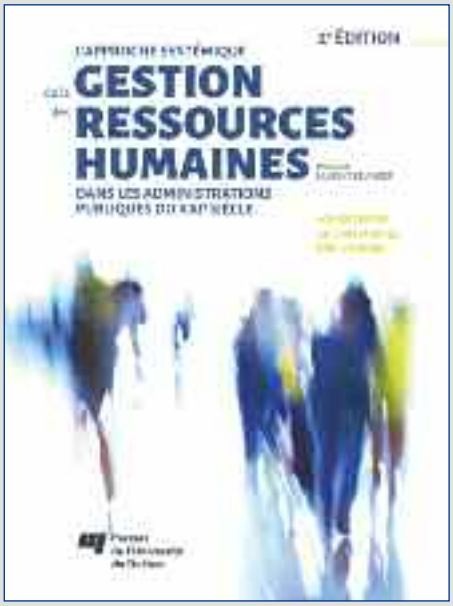

Un gestionnaire doit faire face à des problèmes difficiles à traiter, que ce soit en raison de leur nature, de leur diversité, de leur rapidité d'apparition ou de leurs ramifications. Par une approche systémique offrant une vue d'ensemble de l'organisation et des relations d'interdépendance entre les individus, les auteurs étudient la gestion des ressources humaines dans des administrations publiques complexes en adoptant une vision moderne de la relation d'emploi.
Actionnaires, gestionnaires, cadres, salariés, syndicalistes, politiciens, associations professionnelles, experts, consultants, enseignants et chercheurs, non seulement des domaines du management public et de la gestion des ressources humaines, mais aussi des disciplines qui s'intéressent de près ou de loin aux dimensions humaines des organisations, se sentiront interpellés par cet ouvrage qui contribue au renouvellement de la pensée en gestion des ressources humaines. Ils y trouveront une occasion de mieux saisir l'articulation entre les décisions quotidiennes en matière de gestion des ressources humaines et l'appariement des stratégies organisationnelles avec les stratégies de gestion des ressources humaines.

À Denis Pietton

C'est avec beaucoup de tristesse que nous avons appris le départ prématuré d'un grand ami du Liban, d'un ami de l'Institut, l'ancien Ambassadeur de la France au Liban, Monsieur Denis Pietton.

Denis Pietton

Il y a toujours, puisque je le dis,
Puisque je l'affirme,
Au bout du chagrin
Une fenêtre ouverte,
Une fenêtre éclairée,
Il y a toujours un rêve qui veille,
Désir à combler,
Faim à satisfaire,
Un cœur généreux,
Une main tendue, une main ouverte,
Des yeux attentifs,
Une vie, la vie à se partager.

(Paul Eluard)

Un homme remarquable qui a marqué son temps au travers de son engagement indéfectible au Liban, à ses femmes, ses hommes et ses institutions...
Un homme ouvert et courageux, gentleman arabisant, fin connaisseur du monde arabe mais aussi des relations transatlantiques, qui a côtoyé les pays de notre région durant leurs moments les plus difficiles.

Nous nous associons aujourd'hui à la douleur de son épouse Najwa et de sa famille et partageons avec eux ce petit poème de Paul Eluard qui décrit si bien ce sentiment que l'on partage aujourd'hui avec tous ceux qui l'ont connu.
Toujours optimiste, toujours souriant, la main tendue…

Biographie

Ambassadeur de France au Liban entre octobre 2009 et mai 2012, M. Pietton est né le 11 juin 1956. Diplômé de l'Institut d'Études Politiques de Paris et de l'Institut National des Langues et Civilisations Orientales, il a rejoint le ministère des Affaires étrangères le 8 décembre 1980.
Après avoir été en poste à Abou Dhabi (1981-1983), il a rejoint l'administration centrale à la direction Afrique du Nord et Moyen-Orient jusqu'en 1986, puis le Secrétariat Général de 1986 à 1989 et la direction du personnel jusqu'en 1990.
Denis Pietton est nommé conseiller technique puis directeur-adjoint du cabinet du ministre délégué auprès du ministre des Affaires étrangères (1991).
Après avoir été Consul Général à Miami entre 1992 et 1994, il est nommé directeur-adjoint du cabinet du ministre des Affaires étrangères de 1997 à 1999 avant d'être nommé Consul Général à Jérusalem en 1999. De 2002 à 2006, il a occupé les fonctions de ministre conseiller à l'Ambassade de France à Washington. D'octobre 2006 à septembre 2009, il a occupé le poste d'Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire en Afrique du Sud.
M. Denis Pietton est Chevalier de l'ordre national du mérite depuis le 15 mai 2000 et Chevalier de la Légion d'honneur depuis le 17 avril 2003.